الزراعة والثروة الحيوانية

يعتقد أن أراضي الوطن العربي هي المهد الأول الذي اكتشفت فيه الزراعة، إذ انتشرت إلى بقاع العالم الأخرى، كما انها أقدم الحرف التي مارسها الإنسان العربي حيث قامت الحضارة القديمة في الوطن العربي معتمدة علي الزراعة مثل الحضارة الفرعونية في مصر والحضارة البابلية والآشورية في العراق، وهناك عوامل أدت إلى اكتشاف الزراعة وانتشارها في الوطن العربي منها خصوبة التربة وتوفر المياه واعتدال المناخ، وما القرى الزراعية والسدود المندرسة في مصر والعراق وبلاد الشام الا دليل على قدم الزراعة في الوطن العربي. وبطبيعة الحال يحتل القطاع الزراعي أهمية بارزة في اقتصاديات العديد من الدول العربية، نظرا لدوره في توفير السلع الغذائية الأساسية، لتلبية احتياجات السكان، وخلق فرص عمل زراعية لقطاعات واسعة من سكانه.

وتشير الإحصاءات إلى ان الزراعة تعد الحرفة الأساسية المسؤولة عن تشغيل حوالي نصف سكان الوطن العربي مع وجود تباين كبير في هذه النسبة بين الدول العربية، بالإضافة إلى توفير المواد الخام للعديد من الصناعات الغذائية العربية، لذلك فإن تحقيق الأمن الغذائي العربي قضية محورية لايمكن تركها للظروف المتغيرة التي لايبدو أنها آمنة، الأمر الذي يستلزم تنمية الزراعة والأرتقاء بالقطاع الزراعي.

تتباين مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول العربية (الجدول 13)، إذ توجد بعض الدول التي يشكل الإنتاج الزراعي ثقلاً هاماً من دخلها كما هو الحال بالنسبة لجزر القمر والسودان وسوريا بنسب بلغت (41.1٪ و34.1٪ و20.3٪) على التوالي وهذه الدول تنخفض بها الموارد

البترولية. وهناك دول عربية لا يشكل فيها الإنتاج الزراعي شيئا بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي كما هو الحال بالنسبة لدول الخليج العربي وليبيا فقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي 0.1٪ في قطر و0.2٪ في البحرين و0.4٪ في البحرين و0.8٪ في الإمارات. وهناك دول أخرى يشكل فيها الإنتاج الزراعي نسباً لابأس بها من ناتجها المحلي الإجمالي كالمغرب ومصر وموريتانيا واليمن وبنسب بلغت على التوالي 14.3٪ و13.9 و13.8٪. أما في العراق فقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي 4.9٪ لعام 2011.

الجدول (13) مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لعام 2011

الدولة	نسبة المساهمة ٪	الدولة	نسبة المساهمة ٪
الأردن	2.9	العراق	4.9
الإمارات	0.8	عمان	1.1
البحرين	0.4	قطر	0.1
تونس	8.2	جزر القمر	41.1
الجزائر	8.2	الكويت	0.2
جيبوتي	3.4	لبنان	5.3
السعودية	2.0	ليبيا	2.1
السودان	34.1	مصر	13.9
سوريا	20.3	المغرب	14.3
موريتانيا	13.8	اليمن	9.6

المصدر: التقرير العربي الموحد، 2011، الملحق (3/ 1)، ص343 نسبة الأراضي الزراعية في الوطن العربي.

تقدر المساحات التي تزرع في الدول العربية بحوالي (70.9) مليون هكتار وتشكل مانسبته (5.3٪) من إجمالي المساحة الجغرافية للوطن العربي و(1.45٪)

من المساحة الزراعية في العالم التي تقدر بحوالي 4.9 مليار هكتار، وبلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل المستديمة لعام 2012 حوالي 9.24 مليون هكتار ونحو 46.5 مليون هكتار زرعت بمحاصيل موسمية.[1]

وفي الدول العربية تتحدد المساحة الزراعية وفقاً للاعتبارات الجغرافية والبيئية خاصة مدى توفر المياه اللازمة للزراعة، لذلك يلاحظ تباين هذه النسبة بين الدول العربية كما يتضح من الجدول (14) والخريطة (15)، إذ إن نسبة الأراضي الزراعية إلى المساحة الكلية تصل أقصاها وبأكثر من 25% في كل من تونس، سوريا، فلسطين ولبنان على الترتيب، وتصل إلى نحو 16.3% في العراق ونحو 12.6% في المغرب، وفي السودان 8.5% وتونس 6.6%، بينما تصل إلى أقل من 4% في بعض الدول الزراعية الرئيسة مثل مصر، الجزائر والسعودية. ويمكن القول إن هناك ثلاثة أقاليم زراعية رئيسة في الوطن العربي مسؤولة عن 86.5٪ من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية وهي:

إقليم المغرب العربي وتبلغ نسبته 39.5٪ من إجمالي المساحة الزراعية.

إقليم الهلال الخصيب وتبلغ نسبته 26.3٪ من إجمالي المساحة الزراعية.

إقليم وادي النيل في مصر والسودان بنسبة 20.7٪ من إجمالي المساحة الزراعية.

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأمن الغذائي العربي 2012،

الجدول (14) المعطيات الزراعية في الوطن العربي

الدولة	نصيب الفرد من الأرض الزراعية بالهكتار	النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة
الأردن	0.07	4.48
الإمارات	0.06	2.96
البحرين	0.01	6.63
تونس	0.52	31.92
الجزائر	0.25	3.52
جيبوتى	-	0.02
السعودية	0.19	2.03
السودان	0.60	8.45
سوريا	0.27	30.04
الصومال	0.13	2.35
العراق	0.25	16.30
عمان	0.03	0.21
فلسطين	0.04	29.34
قطر	0.03	2.37
الكويت	-	0.49
لبنان	0.06	25.77
ليبيا	0.44	1.50
مصر	0.05	3.52
المغرب	0.30	12.64
موريتانيا	0.10	0.27
اليمن	0.08	2.90
الوطن العربى	0.23	5.08
العالم	0.24	11.91

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، الجزء الاول، الخرطوم، 2007، نقلا عن الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

ويختلف هذا المتوسط من دولة عربية إلى أخرى فبينما يبلغ في كل من السودان وتونس نحو نصف هكتار. فإنه ينخفض إلى أقل من (0.07) هكتار في نصف عدد الدول العربية.

لا يزال حجم التجارة العربية الزراعية البينية محدوداً، إذ بلغت حوالي 6.214 مليار دولار يمثل حوالي 11.27٪ من إجمالي التجارة العربية الزراعية الكلية، مما يدلل علي انخفاض التعاون الاقتصادي العربي في المجال الزراعي وذلك يرجع إلي أن بعض الدول العربية تتجه إلي بعض الدول غير العربية في تصديرها أو استيرادها لبعض السلع الزراعية. ولذا ترى الدراسة ضرورة التوصل إلى حل لهذه المشاكل أو العمل علي حلها ولو بشكل جزئي خاصة بين الدول العربية المجاورة لبعضها البعض وذلك لسرعة التكامل الاقتصادي الزراعي وزيادته بين تلك الدول.

المحاصيل الزراعية و توزيعها الجغرافي

اولا: الحبوب

تعتبر الحبوب بوجه عام الركيزة الأساسية للإنتاج الزراعي أو إنتاج الغذاء، خاصة في الدول النامية لذلك فإن التغير في إنتاجها يعطي مؤشرا معبرا عن حالة الغذاء بوجه عام وتعد مجموعة محاصيل الحبوب من أهم السلع الغذائية في الوطن العربي، وتساهم بالنصيب الأكبر في قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية، وتعتبر مصر أكبر الأقطار العربية إنتاجاً للحبوب (43.2٪) تليها سوريا (13.6٪)، والسعودية (12.4٪) والعراق (8.3٪)، والسودان (8.0٪)، والمغرب (7.4٪) وبنسب أقل في الجزائر وتونس واليمن، ولأن هذه الأقطار تختلف كثيراً في عدد السكان، تأتي سوريا في مقدمة إنتاج الحبوب بالنسبة للفرد الواحد (390كجم)، ثم السعودية (297كجم)، ومصر (252كجم)، تونس (223كجم)،

العراق (165كجم)، والسودان (115كجم)، والمغرب (109كجم)، ومتوسط الأقطار العربية (164كجم)، وفى المقابل فإن نصيب الفرد على المستوى العالمي نحو (340كجم) في المتوسط. ويعد القمح أهم الحبوب المنتجة في الوطن العربي على الإطلاق، حيث جاء القمح في المقام الأول بالنسبة للإنتاج من الحبوب 46.4٪ على مساحة 37% منها وكانت للظروف الطبيعية والبشرية دورً في سيادة هذا المحصول بين باقي أنواع الحبوب حيث تسود في الوطن العربي نوعية القمح الشتوي الذى يزرع في نهاية الصيف وبداية الخريف، ويحصد في أواخر الخريف وبداية الصيف .

وتتركز زراعة محاصيل الحبوب (القمح، الشعير والذرة) في بلدان المغرب العربي، سوريا، العراق، مصر، والسعودية، اذ يقدر الإنتاج السنوي بـ 16 مليون طن من القمح، 12 مليون طن من الشعير، 8 مليون طن من الذرة، أما الرز 2.5 مليون طن خاصة مصر، السودان وسوريا الذي يعد الغذاء الأساس في منطقة المشرق العربي وتتوزع الذرة في ثلاثة أقطار رئيسة: السودان، مصر وموريتانيا، ويساهم السودان بنصيب هام من الإنتاج العام لكونه يخصص 70% من المساحة للذرة، وتخصص مصر 12% من المساحة الزراعية لزراعة الذرة.

وتضم مجموعة محاصيل الحبوب المزروعة في الوطن العربي بشكل رئيس القمح والرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة والشعير، التي تشغل ما نسبته (14٪) من المساحة المحصولية المزروعة حيث بلغت نحو (28.5) مليون هكتار في عام 2010.

أما زراعة الرز فهي محدودة تستحوذ مصر وحدها على 90% من إنتاج الرز في الوطن العربي إضافة إلى السودان 8%، ويلاحظ تذبذب واضح في كمية الإنتاج والمساحة المزروعة من سنة لأخرى ويعود ذلك إلى عامل المناخ وعدم التنسيق في إنتاج مختلف أنواع المزروعات.

وتقل إنتاجية محاصيل الحبوب والبذور الزيتية والشمندر السكري عن نظيرتها العالمية باستثناء قصب السكر، الأمر الذي يدعو إلى بذل المزيد من الجهد لتطوير إنتاج تلك المحاصيل في المنطقة بشكل رأسي وأفقي من خلال دعم أجهزة البحث ونقل التقنيات الحديثة. ومن محاصيل الحبوب المهمة هي القمح والشعير والذرة:

1- القمح

يعتبر القمح المحصول الرئيس في مجموعة محاصيل الحبوب، اذ تتراوح نسبة إنتاجه بين (45٪)- (50٪) من إنتاج الحبوب في الوطن العربي حيث يبلغ (2.24077) ألف طن ويشكل نحو (3.2٪) من إنتاج القمح في العالم، والذي بلغ نحو (682.6) مليون طن ويقدر متوسط إنتاجية القمح علي المستوي العربي بنحو (2.97) طن للهكتار لعام 2010، أما على مستوى الدول العربية فقد حققت مصر إنتاجية عالية من القمح تعادل أكثر من ضعفي متوسط الإنتاجية علي المستوى العربي، الأمر الذي انعكس إيجاباً علي الإنتاج المصري من القمح بحيث بلغ نحو ثلث الإنتاج العربي على الرغم من أن المساحة المحصولية للقمح في مصر لا تزيد على (12.4٪) من المساحة الكلية المزروعة بهذا المحصول على مستوى الوطن العربي.

ويتركز إنتاج القمح في الوطن العربي في ست دول عربية يشكل إنتاجها نحو (92٪) من جملة الإنتاج العربي في 2010م وهي: مصر والمغرب وسوريا والجزائر والسعودية والعراق أما علي المستوى العالمي فيتركز إنتاج القمح في كل من دول الاتحاد الاوروبي والصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية حيث يشكل إنتاجها حوالي (67٪) من الإنتاج العالمي بنسبة (1.21٪)، و(17.7%)، و(12.5٪)، و(9.3٪)، و(6.4٪) على التوالي.

تنتج الدول العربية نحو (5.7) مليون طن من الشعير، أي بنسبة (11.2٪) من إجمالي إنتاج الحبوب في الوطن العربي ونحو (3.75٪) من الإنتاج العالمي- ويتركز إنتاج الشعير في الوطن العربي في خمس دول تساهم بنحو (94٪) من إنتاجه في الوطن العربي وهي: المغرب والجزائر وسوريا والعراق وتونس.

أما متوسط الإنتاج العربي السنوي من الذرة الشامية للفترة 2008-2010م فقد بلغ نحو (7.8) مليون طن وشكل ما نسبته (0.96٪) من الإنتاج العالمي الذي يقدر بنحو (818.8)مليون طن. وتصدرت مصر الإنتاج العربي من الذرة الشامية في عام 2010، بنسبة 1.68٪) أما عالمياً فتتصدره كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والصين بحوالي (38.8٪) و(20.6٪) علي التوالي.

ويقدر إنتاج الوطن العربي من الرز لمتوسط الفترة 2008- 2010م بنحو (6.4) مليون طن تعادل نحو (0.93٪) من حجم الإنتاج العالمي المقدر بنحو (685.2) مليون طن. وتتركز زراعته بشكل رئيس في مصر التي تنتج وحدها نحو (94٪) من الإنتاج العربي من الرز وتتميز بارتفاع مستوى الإنتاجية بنحو (2.9)طن للهكتار عام 2010 بينما تتراوح بين (5) إلى أكثر من (6) أطنان للهكتار في موريتانيا والمغرب والصومال، وتنخفض إلى نحو (3.6) و(3.1)طن للهكتار في السودان والعراق علي التوالي.

تنتج الذرة الرفيعة في الوطن العربي بصفة رئيسة في السودان، الذي ساهم بنحو (69%) من الإنتاج الكلي من مساحة تقدر بنحو (86.3٪) من مساحة المحصول الكلية في الوطن العربي لعام 2010م، بينما ساهمت مصر بنحو (15٪) من الإنتاج من مساحة تقدر فقط بنحو (1.6٪) من المساحة الكلية.

ثانيا: الأشجار المثمرة، ومن الأشجار المثمرة التي تزرع في الوطن العربي

1- الزيتون: أجمع معظم العلماء على أن الموطن الأصلي لشجرة الزيتون هو منطقة الشرق الاوسط، حيث تشير التقنيات الأثرية إلى ان تاريخ زيت الزيتون يرتبط بتاريخ البحر المتوسط، ومنذ العهد البرونزي، ويذهب العديد من العلماء إلى ان سوريا اول من عرف زراعة الزيتون منذ 6000 سنة، وفضلا عن صناعة الزيت فإن أنواعاً من الزيتون تستعمل لصناعة الشمع والصابون، كما يعتمد عليه في حفظ السردين. وتعتبر كل من (الأردن- سوريا- فلسطين- مصر- تونس- الجزائر- ليبيا- المغرب) من أكثر الدول العربية المنتجة للزيتون، ويقدر ان هناك أكثر من 750 مليون شجرة زيتون تزرع في جميع أنحاء العالم، 95٪ منها في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وأكثر الإنتاج العالمي يأتي من جنوب اوروبا والمغرب العربي والمشرق العربي. تبلغ المساحة المزروعة في العالم 9 مليون هكتار (98٪ منها في منطقة حوض البحر الأبيض) تنتج حوالى 10 مليون طن ثمار يستخدم منها مليون طن ثمار كزيتون مائدة والباقي لاستخراج حوالي 2 مليون طن زيت، يستهلك معظم الإنتاج من قبل الدول المنتجة.

وتعتبر منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط من أفضل المناطق لزراعة أشجار الزيتون، حيث تتميز بشتاء بارد ممطر وصيف حار جاف. ولا تثمر أشجار الزيتون إثمارا تجاريا ما لم تتعرض لكمية مناسبة من البرودة شتاءً تكفي لدفع الأشجار للإزهار.

كما أن تعرض الأشجار إلى درجات من الحرارة المرتفعة الصحوية برياح جافة ورطوبة منخفضة خلال فترة الإزهار والعقد والفترة الأولى من نمو الثمار يؤدي إلى جفاف الأزهار وعدم اكتمال عمليتي التلقيح والإخصاب وتساقط الثمار بدرجة كبيرة، وعدم تعطيش الأشجار خلال

هذه الفترة يحد من هذه الآثار الضارة وتساهم دول الوطن العربي بنحو 15%من الإنتاج العالمي، تمثل تونس صدارة الإنتاج132 م/ طن، كما توجد بلدان أخرى تولي اهتماماً بالغاً لهذا المنتوج كالجزائر، سوريا ولبنان.

2- **الحمضيات:** وهي من محاصيل المناطق الدفيئة والمدارية، ويحتل إقليم البحر المتوسط المركز الأول في العالم في إنتاج الحمضيات. وتعد الحمضيات من النباتات دائمة الخضرة التي يتميز بها إقليم البحر الأبيض المتوسط، وهذا الإقليم أفضل المناطق لزراعتها، وهناك أكثر من عشرين أصلا معروفا للموالح في العالم أهمها النارنج بأنواعه والليمون واليوسفي والماكروفيلا.

تحتاج الحمضيات إلى درجة حرارة تتراوح بين 32-35مْ، وتضر بها الشمس الحارقة، ولذلك يفضل أن تزرع في ظلال النخيل والأشجار في المناطق المشمسة شديدة الحرارة، بينما لا تحتاج لذلك في منطقة البحر المتوسط بسبب الظروف المناخية المناسبة للزراعة، وتحتاج إلى تربة عميقة تسمح بامتداد الجذور، وإلى صرف جيد وأن تكون التربة خالية من الأملاح.

يسود هذا النوع من المحاصيل في البلدان العربية المطلة على البحر المتوسط منها: الجزائر، المغرب، تونس، لبنان، سوريا ومصر نظراً للعامل التاريخي وملاءمة المناخ ونوعية التربة. يساهم الوطن العربي بإنتاج قدره 325ألف طن وبإمكانه تحقيق مستوى أكثر من هذا. ويتركز إنتاج الحمضيات في دول ساحل البحر المتوسط ومنها سورية التي يشكل إنتاجها من الحمضيات 1٪ من الإنتاج العالمي لهذا المحصول الذي يبلغ حوالي 100 مليون طن سنويا مع احتفاظها بميزات عديدة أهمها خلوها من الأثر المتبقي من المبيدات بسبب اعتماد أسلوب المكافحة الحيوية المتكاملة، والتبكير في النضج لبعض الأصناف عن الدول الأوروبية بحوالي شهر تقريبا، وتعدد الأصناف والسلالات وتنوعها وتوزعها على مدار العام تقريبا كأصناف

مبكرة ومتوسطة ومتأخرة النضج. والارقام السابقة تؤكد تراجع زراعة الحمضيات في ظل الضروف الطبيعية والبشرية ومنها الظروف السياسية التي تسود المجتمعات العربية، إذا علمنا ان إنتاج الوطن العربي كان يقارب 3 مليون طن سنويا عام 1999 وكان يحتل مرتبة متقدمة في الإنتاج تصل إلى ما نسبته 10٪ من الإنتاج العالمي.

3- الكروم: لا تتحمل شجرة الكروم ارتفاع الحرارة ومعدلات الرطوبة العالية لذلك تنتشر زراعتها في مناطق البحر المتوسط خاصة بلدان المغرب العربي وسوريا على سفوح المرتفعات. ويقدر الإنتاج السنوي بـ 2.2 مليون طن، لكنها في تقلص مستمر لكونها من المحاصيل النقدية التي لا تتماشى ومتطلبات المجتمعات العربية وتحتل الجزائر المرتبة الأولى في الإنتاج والمساحة المزروعة، وهي الأولى عربيا في مجال تصدير النبيذ. اذ يقدر إنتاجها بما يقارب 60٪ من إنتاج العالم العربي، كما تعتبر سهول مكناس في المغرب من أهم مناطق زراعة الكروم.

زراعة النخيل وإنتاجه في الوطن العربي

تنتشر نخلة التمر على امتداد مساحة الوطن العربي من موريتانيا حتى الخليج العربي وهي النبات المناسب بيئياً للمناطق الجافة وشبه الجافة التي تمثل 90% من مساحة الوطن العربي، حيث وصل عدد أشجار النخيل إلى ما يقارب 90 مليون نخلة تنتج أكثر من 6.4 مليون طن وهو ما يمثل 75% من الإنتاج العالمي للتمور. وتتباين أعداد النخيل في الدول العربية بحسب الجدول (17)، حيث يلاحظ أن هناك ارتفاعا في أعداد النخيل والمساحة المخصصة لزراعتها ومثال ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة التي فاقت أشجار النخيل فيها الـ40 مليون نخلة، في حين تراجعت أعداد أشجار النخيل في دول أخرى

ومثالها العراق بسبب المعوقات التي تواجه الزراعة ومنها انخفاض الواردات المائية وهجرة الفلاح إلى المدينة وانخفاض المردود الاقتصادي للتمور، فضلاً عن عوامل الآفات والحشرات وارتفاع نسب الملوحة والزحف العمراني وجرف مساحات واسعة من بساتين النخيل.

الجدول (17) أعداد النخيل في الدول العربية

الدولة	اعداد النخيل (1000)	الدولة	اعداد النخيل (1000)
المغرب	5000	السعودية	21000
موريتانيا	1800	عمان	8049
السودان	8080	العرا ق	16371
الجزائر	11441	ليبيا	7000
تونس	4161	البحرين	347
الإمارات	40700	اليمن	4047

عبد الباسط عودة إبراهيم، واقع زراعة النخيل وإنتاج التمور في الوطن العربي، ورقة علمية مقدمة إلى الندوة الدولية (النخلة - حياة وحضارة)، مملكة البحرين 2009

ويمكن تقسيم مناطق زراعة النخيل في الوطن العربي إلى:

1 - مناطق الواحات: وتمتد عبر الصحراء العربية من موريتانيا إلى مصر مرورا بالجزائر وتونس وليبيا، وتنتشر فيها زراعة الأصناف ذات الثمار نصف الجافة وبعض الأصناف ذات الثمار الجافة.

2- المناطق الداخلية: وهي المناطق الواقعة في مصر، وليبيا، والسعودية، وعمان، وسوريا، والسودان، وتنتشر فيها زراعة الأصناف ذات الثمار الجافة.

3- المناطق الساحلية: وتمتد على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر،

والخليج العربي، وتزرع فيها الأصناف ذات الثمار الرطبة ونصف الجافة.

4 - مناطق ضفاف الأنهار: وتمتد على ضفاف أنهار النيل، ودجلة والفرات، وشط العرب، وتنتشر فيها زراعة أجود أنواع التمور.

وإذا استعرضنا إحصائيات الإنتاج نجد أن جمهورية مصر العربية احتلت المرتبة الأولى عربياً في إنتاج 1.130.000طن، وبنسبة 24.3% من الإنتاج العربي، تليها المملكة العربية السعودية بإنتاج 982 ألف طن وبنسبة 19.2%، وجاءت دولة الإمارات العربية ثالثاً بإنتاج 760 ألف طن وبنسبة 17.1% ويمثل إنتاج الدول العربية الثلاث 60% من إنتاج الدول العربية.

وتعاني زراعة النخيل في الوطن العربي من عدة مشاكل يمكن إجمالها بما يأتي:

- انتشار الأمراض والحشرات وبشكل خاص سوسة النخيل الحمراء ومرض البيوض.
- عدم تطبيق مقاييس الجودة والمواصفة القياسية للتمور عند تسويق التمور العربية.
- ضعف شبكات التسويق العربية.
- كثرة أصناف النخيل البذرية ذات الثمار غير الجيدة الأمر الذي يجعل مردودها الاقتصادي لا يتناسب مع جهود العناية بها.
- إتباع الوسائل التقليدية والبدائية في عمليات الزراعة والإنتاج والتسويق.
- ضعف عمليات الخدمة فيما بعد الجني من التداول والخزن، الأمر الذي يقلل من القيمة التسويقية للثمار.
- عدم وجود كادر فني مؤهل وكادر إرشادي يتعامل مع عمليات الخدمة المختلفة بالطرائق الصحيحة وقادر على أعداد عمالة مدربة في هذا المجال.

- انعدام برامج المكافحة المتكاملة للحشرات والأمراض.
- قلة الصناعات التحويلية المعتمدة على التمور كمادة اولية.
- قلة وسائل الخزن الحديثة للتمور.

ثالثا: المحاصيل النقدية في الوطن العربي

المحصول النقدي هو المحصول ذو القيمة الاقتصادية العالية التي تنتج من أجل التسويق والاستغلال الاقتصادي وتدخل في الصناعة كمادة اولية، أي انها محاصيل تزرع لأجل الربح، وعادة تكون أكثر ربحا من غيرها من المحاصيل، ويستخدم المصطلح لتمييزها عن الزراعة المعيشية (زراعة الكفاف) وهي تلك التي تستخدم لتغذية ماشية المنتج، وللمحاصيل النقدية أهمية كبرى في توفير العملة الصعبة الضرورية لبناء الاقتصاد الوطني، وتتمثل بالآتي:

1- **القطن**: من نباتات المناطق الحارة التي يقدر متوسطها اليومي بـ77 درجة فهرنهايتية خلال فصل نموه وهو فصل الصيف، ويحتاج الي عناية فائقة في زراعته ورعايته في نموه حتي جني المحصول وتتطلب زراعة القطن تربة خاصة ومناخاً صالحاً. وكل نوع من أنواع القطن يتطلب ظروفًا خاصة مثل المناخ والتربة لاتصلح للأنواع الأخرى. ويختلف وقت زراعة القطن باختلاف البلد. ففي أمريكا يبدأ موسم البذار من منتصف مارس إلى نهاية أبريل. وفي مصر يزرع المحصول في النصف الأول من شهر فبراير إلى 15 أبريل، ويزرع القطن الهندي (سوارت) من مايو إلى اوائل أغسطس. ويزرع قطن بيرو والبرازيل من أواخر ديسمبر إلى أواخر أبريل، والنبات وهو عبارة عن شجيرة صغيرة تتطلب رياً جيداً وأرضاً خصبة حتى ينمو بشكل جيد لينتج قطناً على درجة عالية من الجودة. والمحصول يحتاج إلى ايدي عاملة كثيرة بسبب تعدد مراحل زراعته وجنيه الذي يتم على مراحل متعددة.

يعتبر القطن المحصول الرئيسي بين المحاصيل السيليلوزية التي تكون المواد الخام المستعملة في صناعات الخيوط والأقمشة، ويعتبر القطن المصري أفضل أنواع القطن الذي يطلق عليه " قطن طويل التيلة" ولذلك يتم تصديره لدول العالم جميعها.

يسهم الوطن العربي بنحو (7٪) من إنتاج القطن في العالم، ومصر هي أكبر دولة عربية في إنتاج القطن طويل التيلة، وقد بلغت زراعة القطن عصرها الذهبي في خمسينيات القرن الماضي فاحتل القطن 20٪ من المساحات المزروعة، ومثل 70٪ من صادرات مصر غير ان زراعته بدأت بالتقلص التدريجي بعد ذلك في حين بقيت نوعية القطن المصري هي الأفضل عالميا.

اما السودان فتأتي بعد مصر في إنتاج القطن طويل التيلة، وتعد زراعة القطن من الصناعات القديمة والمتجذرة في السودان، وفي العصر الحديث تم جلب بذرة القطن من مصر في عهد ممتاز باشا حاكم مديرية سواكن والبحر الأحمر (1865) وتم زرعها في دلتا طوكر، ومن اهم مناطق زراعة القطن في السودان، طيبة، واد النو، كسلا، هيا، دلتا القاش، سنار، سهول الجزيرة، ويزرع السودان 24 صنفاً من القطن.

وتحتل سوريا المرتبة الثالثة في إنتاج محصول القطن، ويعد من أهم المحاصيل الاستراتيجية حيث يعمل به ما يقارب 18% من الأيدي العاملة، بدءاً من عملية الزراعة حتى إيصال المنتج إلى المستهلك. إضافة إلى ذلك فهو محصول تصديري، حيث يشمل ذلك القطن الخام والمحلوج والمغزول والمنسوج والألبسة بما قيمته عشرات المليارات من الليرات السورية. تشغل زراعة القطن أكثر من 20% من المساحة المروية المزروعة سنويًا، وهذا ما يظهر أهميته النسبية في الزراعة السورية. ويزرع القطن السوري في ناحيتين،

ففي الغرب يزرع بين ادلب وحلب وحماة وفي الجزيرة مابين الحسكة والرقة ودير الزور. أما العراق والمغرب فيأتيان بالمرتبة الرابعة والخامسة على التوالي في زراعة القطن ومعظمة من الأنواع المتوسطة والقصيرة التيلة.

2- التبغ: لمحصول التبغ أهمية إقتصادية كبيرة كونه من المحاصيل النقدية التي تساهم بجلب العملة الصعبة للبلد، فضلاً عن قدرته على تشغيل العديد من الأيدي العاملة، وتنتشر زراعته في معظم دول العالم لأن نبتة التبغ تتأقلم مع كل أنواع المناخ والتربة، حيث تؤثر الظروف المناخية والظروف الخارجية الخاصة بالتربة مباشرة على الخصائص الكيميائية والفيزيائية للتبغ وخاصة على نسبة النيكوتين والقابليّة للاحتراق.

تتراوح دورة زراعة النبتة بين 110 و120 يوما، وللحفاظ على جودة الاوراق يجب تخزين الاوراق في مكان نظيف ومظلم ومهوّى للحفاظ على جودتها إلى أن يحين موعد التسليم. ويزرع التبغ للحصول على اوراقه التي تستعمل أساسا في تحضير السكائر بأنواعها المختلفة، وتعد الصين الدولة الأولى في الإنتاج عالمياً اذ بلغ إنتاجها 3174 الف طن سنويا تليها الهند بـ579 الف طن. اما في الوطن العربي فالمساحة المخصصة لزراعة هذا المحصول لا تتجاوز 50 الف هكتار، فمن المعروف أن سورية تشغل المركز الأول في زراعة وإنتاج التبغ، حيث يزرع فيها أكثر من 35٪ من إجمالي المساحة المخصصة لهذا المحصول، وقد بلغت المساحة المزروعة في سوريا نحو 16,5 ألف هكتار يزرع منها في الساحل نحو 9,8 ألف هكتار، أي ما يعادل 55,4٪ من إجمالي المساحة ووصل الإنتاج السوري في نفس العام إلى 26,5 ألف طن أنتجت المنطقة الساحلية نحو45% منه.

لقد حققت زراعة التبغ في سوريا نتائج هامة في السنوات الأخيرة

حيث ارتفع الإنتاج من 13 ألف طن عام 1990 ليصل إلى 2605 ألف طن عام 2004 وقد تحقق ذلك النجاح عن طريق زيادة المردود في وحدة المساحة بشكل أساس فقد ارتفع مردود الهكتار من 1,1 طن عام 1990 إلى 1,7 طن عام 2004 وتطورت كمية التبغ المصنعة في القطر من 7,8 ألف طن عام 1994 لتصل إلى 13,4 عام 2003. وتأتي اليمن وتونس بالمرتبتين الثانية والثالثة بإنتاج التبغ، كما يزرع التبغ في المناطق الشمالية من العراق لاسيما في محافظة السليمانية.

3- قصب السكر: منذ أن عرف الإنسان زراعة المحاصيل السكرية وهو يستخدمها كغذاء في صور متعددة، وينطبق ذلك على أقدم المحاصيل السكرية وهو محصول القصب كما ينطبق علي محصول بنجر السكر وظل هذا الوضع قائماً حتى سبعينيات القرن الماضي ويعتمد إنتاج السكر في الوطن العربي على محصولي القصب والبنجر ويساهم محصول القصب بنسبة 60٪ من إجمالي الإنتاج ويساهم البنجر بنسبة 40٪ من جملة الإنتاج . وقصب السكر محصول صيفي يحتاج إلي مياه وفيرة وتربة خصبة وحرارة عالية، ويدخل في العديد من الصناعات الغذائية وفضلاته تدخل مادة اولية في صناعة الورق والخشب الحبيبي والاسمدة، وهو محصول معمر يحتاج إلى مدة زمنية تقدر بـ 8-24 شهراً لكي يتم إنضاجه ولكي ترتفع المادة السكرية فهو يحتاج إلى درجة حرارة تقدر 80-85 درجة فهرنهايتية، كما يحتاج إلى جو مشمس وكميات كبيرة من الامطار(40-50 بوصة) أو مايعادل ذلك من مياه الري. ويفضل زراعة قصب السكر اعتمادا على السقي رياً، لان فترة نضج المحصول تحتاج إلى جفاف تام لكي ترتفع نسبة المادة السكرية. والمحصول عموما يمتاز بكونه مجهد للتربة.

وتعد مصر أكبر دولة عربية منتجة لقصب السكر حيث بلغ إنتاجها نحو 13 مليون طن. وفي السودان يزرع في أرض الجزيرة ويبلغ إنتاجها 8 مليون طن، اما المغرب فتنتج منة 4 مليون طن. ويزرع العراق بكميات محدودة جنوب العراق.

4- **بنجر السكر**: غلة شتوية لها أهميتها الاقتصادية، إذ يصنع من عصارته السكر وتستخدم مخلفاته علفا للماشية، وقد استعمل البنجر كصبغة طعام في القرن 16، ثم أستعمل في العصر الفيكتوري لعمل صبغات الشعر، وهو ثاني مصدر لإنتاج السكر في العالم، وهو ذو قيمة متوسطة، إذ تحتوي الجذور الدرنية للبنجر على حوالي 12٪ سكر و1.5مواد بروتينية وكثير من العناصر المعدنية وخاصة العناصر النادرة والفيتامينات.

وإذا كان السكر من محاصيل المنطقة المدارية فإن زراعة البنجر تزدهر في الجهات المعتدلة الباردة، ويشابه قصب السكر بكونه محصولاً منهكاً للتربة. ومناطق زراعته تتركز في الجهات الشمالية من الوطن العربي، وأهم الدول المنتجة له مصر التي تساهم مصر بـ 5 مليون طن من البنجر بحسب احصائيات منظمة الفاو لعام 2007 وقد نجحت زراعته في مصر في شمال الدلتا حيث أقيم مصنع لسكر البنجر في كفر الشيخ، كما انتشرت زراعة بنجر السكر في محافظات الوجهين البحري والقبلي، أما المغرب فهي ثاني الدول العربية المنتجة له حيث تنتج 3 ملايين طن ثم سوريا.

5- **البن**: تحتاج زراعة البن إلى حرارة عالية و أمطار غزيرة و تربة خصبة ويعتقد أن الموطن الأصلي للبن هو الحبشة (إثيوبيا) مع اختلافات في معرفة التاريخ المحدد الذي تم فيه نقل هذا المنتج في اليمن وزراعته. وقد كانت اليمن المصدر الوحيد للبن في العالم حتى نهاية القرن السابع عشر.

تتصدر ثمرة البن اليمني قائمة منتجات مزارع البن في العالم، وأفضلها في الأسواق العالمية من حيث الجودة، والسبب يرجع إلى الظروف والتضاريس والمناخ الذي يزرع فيه البن اليمني، إلى جانب الطرق التقليدية التي تستخدم في زراعة شجرة البن وجني ثمرتها، وتحضيرها للتسويق.

ويعد اليمن البلد الوحيد في العالم الذي يستخدم الطريقة التقليدية لتحضير البن وإعداده، وهي طريقة التجفيف الطبيعية باستخدام أشعة الشمس، في حين يتم استخدام الطريقة السريعة عن طريق الغمر بالماء في معظم أنحاء العالم، وهي طريقة تقلل من نكهة البن المتميزة.

ويزرع البن في أقاليم مختلفة باليمن، وبصورة رئيسة على ارتفاع يتراوح بين 1000 إلى 1700 كيلو متر فوق سطح البحر، وفي الأودية التي تنحدر من المرتفعات الغربية والوسطى والجنوبية وفي المدرجات الجبلية.

تحتل اليمن اليوم المرتبة السادسة آسيويا، والسادسة والأربعين عالمياً في الإنتاج والتصدير الذي يتراوح ما بين 7.3 إلى 9.4 ألف طن سنويا، بحسب ما تبينه إدارة البن بوزارة الزراعة والري اليمنية في إحصاءاتها، وتنتشر على مساحة تبلغ 34 ألفا و497 هكتاراً، من إجمالي المساحة الزراعية في اليمن، وتعمل في زراعته أكثر من 150 ألف أسرة.

وتشهد زراعة البن تراجعا تعود أسبابه إلى الجفاف والتضاريس الجبلية الوعرة وانجراف التربة، وقلة المياه وعوامل فنية أخرى تتمثل في عدم استخدام طرق حديثة من قبل المزارعين، إلى جانب الضعف في القدرات البحثية والإرشادية، والقصور في التشريعات والقوانين المنظمة لزراعة البن وإنتاجه.

وتلعب زراعة شجرة القات عاملا مهما أثر على تراجع زراعة شجرة

البن، إذ تشير الإحصاءات إلى أن نسبة الأرض المزروعة بشجرة القات تفوق المساحة المزرعة بشجرة البن، وتصل نسبتها إلى 72.9٪ من إجمالي المساحة الزراعية في اليمن. وبالنسبة للمساحة المزروعة بحسب كل محصول من المحاصيل النقدية للفترة (2007-2011) فقد جاء محصول القات في صدارة المحاصيل النقدية من حيث متوسط المساحة المزروعة سنويا والبالغة (152,748)هكتاراً في المتوسط، يليه محصول البن (34,373) هكتار. حيث اقتطعت أراض زراعية واسعة لزراعة القات الممنوع في أغلب دول العالم باستثناء اليمن وإسرائيل ودول القرن الأفريقي وكينيا.

6- **الصمغ العربي:** هو ما يخرج من بعض النباتات إما طبيعيا أو بتأثير حالة مرضية، وهو مادة لزجة دابقة، والصموغ عديدة الأشكال ومختلفة التراكيب باختلاف أصولها ومواردها وهي عادة تنقسم إلى قسمين، نوع قابل للذوبان وآخر يمتص الماء. والصمغ العربي هو العصارة الصمغية الطبيعية اللزجة التي تستخلص عن طريق إحداث قطع بآلة حادة في أغصان شجرة الهشاب أو الطلح يدخل الصمغ العربي مكوناً طبيعياً في كثير من الصناعات الغذائية والمشروبات والأدوية والمعدات الطبية والمواد اللاصقة ومصنوعات النسيج والبلاستيك ومواد الطباعة.

ويمتاز الصمغ العربي المنتج في السودان بأنه الأكثر تفردا وجودة في العالم ومن خصائصه المميزة والفريدة سهولة وقابلية ذوبانه في الماء، إذ له قدرة على الذوبان بدرجة 55 ٪من التركيز، ويذوب في الماء البارد، إضافة إلى لونه الصافي وصفاته الطبيعية المتعددة الأخرى مثل تكوين طبقة رقيقة وشفافة. يعتبر السودان الدولة الأولى في إنتاج الصمغ العربي، إذ يصدر 80% من الناتج العالمي، ويعد إقليم كردفان المنتج للصمغ العربي على مستوى السودان، ويتمركز الإنتاج في

مناطق النهود، أبو زبد، غبيش، الخوي، اولاد بخيت، وتعد أشجار الهشاب المصدر الرئيس للصمغ العربي وتنتج 90% من إنتاج العالم من الصمغ.

تغطي أشجار الهشاب مساحات واسعة تتمايز من حيث العوامل المناخية والتربة، 453 ملم، وتتواجد أشجار الهشاب في التربة الرملية غالبا، إذ تقدر كمية الأمطار بحوالي250-280ملم في العام، كذلك تنتشر أشجار الهشاب في الأراضي الطينية المتشققة حيث الأمطار أكثر من 500 ملم، وتغطي الأشجار أجزاء كبيرة من الإقليم الشرقي وإقليمي كردفان ودار فور ما بين خطي عرض 10 و14درجة شمالا.

وظل السودان فترات طويلة يحتل المرتبة الأولى في إنتاج الصمغ العربي وتصديره، ويساهم في توفير 80٪ من احتياجات العالم، وبلغ متوسط إنتاجه في الستينيات من القرن الماضي 45 ألف طن يتم تصديرها إلى الأسواق العالمية سنويا، ولكن بدأ التدهور منذ السبعينيات حتى وصل إنتاجه إلى 11 ألف طن في مطلع الألفية الثالثة، وبذلك فقد السودان مركزه القيادي وأصبح إنتاجه أقل من نصف إنتاج العالم.

ويرى المختصون أن أهم أسباب تدهور إنتاج الصمغ يرجع إلى أنه سلعة عالمية نادرة، الأمر الذي أدى إلى تضارب المصالح العالمية حولها، ومحاولة الاستحواذ عليه في الأسواق العالمية. وتذبذب الأسعار وعدم استقرارها، فضلاً عن عدم الاهتمام بحزام الصمغ في السودان، وتفشي الفقر في حزام الصمغ العربي، وعدم مساعدة المنتجين على كيفية تجهيز المحصول. وبالإضافة للصمغ العربي فإن السودان يعد أكبر بلد منتج للسمسم في العالم، ويأتي في المرتبة الثالثة بعد الهند والصين، وهو أيضاً من دول العالم الأكثر إنتاجاً للذرة.

مشاكل الزراعة في الوطن العربي

1 - ضيق المساحة الزراعية بالقياس إلى عدد السكان مما يؤدي إلى الاختلال المستمر في العلاقة بين الزيادة الديموغرافية والغذاء المتوفر للسكان، فنصيب الفرد ضعيف جدا.

2 - على الرغم من التقلص في المساحات الزراعية نتيجة للزحف العمراني والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم على حسابها فإن الزراعة في الوطن العربي تعتمد على مياه الأمطار بشكل شبه كلي، إذ تقدر الرقعة الزراعية المطرية بنحو 78% من جملة الأراضي المزروعة، في حين تبلغ الرقعة المروية 22% فقط.

3 - تعاظم نسبة المساحات المتصحرة في المنطقة العربية، والتي تفوق ثلثي المساحة الكلية، وارتفاع نسبة مساحات الأراضي المهددة بالتصحر مستقبلا. إذ تفقد البلدان العربية سنويا مساحات واسعة من الأراضي الزراعية.

4- خطورة العجز المائي الحالي مع ندرة الموارد المائية وثباتها في الوطن العربي، بخاصة في ظل ما تشكله نسبة تدفق الموارد المائية المتاحة من خارج اراضي الوطن العربي البالغة 70%. وانخفاض نسبة الأراضي المروية بطرق الري الحديثة التي لم تتجاوز 5٪.

5- تخلف أساليب الإنتاج الزراعي، إذ يتم إستخدام كميات قليلة من مستلزمات الإنتاج الحديث سواء من حيث المكننة أو الأسمدة و المبيدات، إذ يستخدم الوطن العربي 3 جرارات لكل 1000 هكتار، وهو معدل بعيد جداً عن مستوى الدول المتقدمة، فضلاً عن انخفاض المستوى التقني للزراعة العربية، سواء استخدام التقنيات الآلية أو الكيماوية أو الحيوية.

مكتبة
قسم الجغرافية

6- انعدام التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي على الرغم من المساعي والسياسات الحكومية.

7- سيادة الزراعة المعاشية وتغلبها على الأنواع الأخرى من الزراعة.

8- الهجرة الريفية باتجاه المدن بسبب ارتفاع كلفة الإنتاج.

9- غياب التعاون و التنسيق بين الدول العربية من جانب التسويق والتصدير.

10- العجز الكبير في إنتاج البذور والأنواع المحسنة والاستخدام المحدود نسبيا لها، اذ بلغ معدل الاكتفاء الذاتي من البذور والأنواع المحسنة 45.6٪.

11- غياب الدعم المناسب للقطاعات الزراعية العربية.

12- غياب التنمية الريفية المتكاملة التي تأخذ في حساباتها سكان أهل الريف.

13- تخصيص الجزء الأكبر من الأراضي المزروعة للحبوب والتي تقدر بحوالي ثلثي المساحة المزروعة، بوصفها من أهم السلع الغذائية للمواطن العربي.

الإنتاج الحيواني

تمتلك الدول العربية أعداداً كبيرة من الثروة الحيوانية المختلفة، ويعود سبب ذلك إلى التباين المناخي واتساع الرقعة الجغرافية. وينتشر النظام الرعوي التقليدي على نطاق واسع في معظم الدول العربية ذات الكثافة الكبيرة من الثروة الحيوانية كالسودان والصومال. أما نظم التربية الحديثة التي تتمثل في حظائر مغلقة يراعي فيها تطبيق أساليب الإنتاج الحيواني المتطورة فهو ينتشر على نطاق ضيق، بالرغم من الجهود التي تبذل في كثير من الدول العربية لإقامة المشاريع الحديثة المتخصصة في إنتاج اللحوم والألبان.

وتطبق الدول العربية أسلوبين في مجال تطوير الثروة الحيوانية، يعتمد الأول

على التوسع الأفقي (زيادة أعداد الثروة الحيوانية)، ويركز الثاني على زيادة إنتاجية المواشي من اللحم واللبن والصوف. وكان محصلة ذلك زيادة عدد المواشي خلال الفترة 2001-2011 بمعدلات مرتفعة حيث بلغ عدد الوحدات الحيوانية في عام 2011 حوالي 494.5 مليون رأس بالمقارنة مع 329.4 مليون رأس عام2000، ويتواجد في شمال السودان *وجنوبها حوالي60٪ من عدد الأبقار والجاموس في الدول العربية، حيث تزداد الأبقار في جنوب السودان بينما تنتشر الأغنام والماعز في شمال السودان، وتقدر نسبة الأغنام والماعز في شمال السودان وجنوبها بحوالي23 ٪ من. إجمالي عددها في الوطن العربي، إلا أن هذه النسبة لم تواكبها زيادة مناسبة في الطاقة العلفية مما انعكس سلباً على الإنتاج والإنتاجية من اللحم واللبن، غير أن إنتاجية الأبقار من اللحوم والألبان تعتبر متدنية في الدول العربية، إذ تبلغ حوالي33 ٪ من مستوى الإنتاجية في أستراليا و20٪ من مستواها في الولايات المتحدة و14٪من مستواها في اوروبا.

ويتعرض الجدول (15) والخريطة (18) إلى تطور الإنتاج الحيواني في الدول العربية ومنه يتضح ان أعداد الأغنام والماعز سجلت النسبة الأكبر بالنسبة لاعداد الحيوانات الأخرى اذ بلغت 409.723 الف راس، في حين بلغ عدد الأبقار والجاموس 69.062 الف رأس بحسب إحصائيات عام 2011.

كما توجد الابل في جميع الدول العربية تقريباً بسبب اتساع البيئة الصحراوية، وقد لعبت الابل دوراً كبيراً بالنسبة لحركة النقل بين ارجاء العالم

العربي لما يمتاز به هذا الحيوان من صفات وميزات جعلته يتبوأ المركز الأول في التنقل عبر الصحاري والقفار لذلك يسمى بسفينة الصحراء، وعلى الرغم من ان تلك الوسيلة لم تعد تقاوم التطورات الواسعة في مجالات النقل إلا أن لهذا الحيوان اهميته بالنسبة للبدو الرحل. وتحتل السودان المرتبة الاولى، اذ تضم حوالي نصف أعداد الابل في الوطن العربي وتحتل موريتانيا والجزائر والسعودية مراتب متقدمة في أعداد الإبل.

وعلى الرغم من ضخامة أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي فإن الإحصاءات تشير إلى أن الألبان ومنتجاتها تحتل مراتب متقدمة في قائمة السلع الزراعية الغذائية التي يستوردها الوطن العربي، حيث يبلغ المتوسط السنوي للواردات العربية من الألبان ومنتجاتها نحو 2.17 مليار دولار ويعود ذلك إلى أن قطاع الألبان في الوطن العربي يعاني من العديد من المشاكل الإنتاجية والتسويقية والتصنيعية وخاصة لدى صغار المنتجين، من أهمها انخفاض معدلات الإنتاج وتخلف قطاع التصنيع والنظم التسويقية وارتفاع نسب الفقد والتالف، مما يعود سلبا على كميات وجودة الإنتاج العربي من الألبان ومنتجاتها والميزان التجاري الزراعي العربي.

وتتميز الثروة الحيوانية في الدول العربية بخصوصيتها وأهميتها، إذ تشكل تربية الثروة الحيوانية الأسلوب الأكثر ملائمة للبيئة الرعوية، ولاستغلال موارد المراعي الطبيعية في المناطق الهامشية الجافة وشبه الجافة. وتنتشر تربية الثروة الحيوانية في إطار الأسلوب الرعوي التقليدي أو بالحيازات الزراعية التقليدية الصغيرة الوافرة العمالة ومحدودة االقدرات المادية على نطاق واسع في الدول العربية. بينما تستخدم نظم الإنتاج الحديثة المكثفة ذات الطابع الصناعي التجاري

بتقنياتها المتطورة وارتفاع كفاءتها الإنتاجية بشكل محدود. ويعترض تربية المواشي في الإطار التقليدي عدد من المعوقات تتمثل في صعوبة ضمان فعالية الإرشاد الحيواني والرعاية الصحية والبيطرية والتسويق.

وتكتسب تربية الدواجن أهمية أساسية نظراً لمحدودية متطلباتها من المياه والأرض، حيث تتم تربيتها ضمن الحيازات العائلية الصغيرة التي تنتشر على نطاق واسع. وتوسعت تربية الدواجن في الدول العربية وفقاً لنظم الإنتاج الحديثة خلال السنوات الأخيرة وحققت نتائج اقتصادية مهمة ساهمت في تحسين الأمن الغذائي من المنتجات الحيوانية.

الجدول (18)

تطور الإنتاج الحيواني في الدول العربية لعام 2011 (ألف رأس) (الكمية بألف طن)

الأبقار والجاموس	69.026
الأغنام والماعز	409.723
الإبل	15.725
اللحوم	8.066
لحوم حمراء	4.629
لحوم بيضاء	3.629
الألبان	26.397
البيض	1.665

المصدر: صندوق النقد الدولي، الدائرة الاقتصادية والفنية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، ملحق 3/ 6، ص260

ويعاني هذا القطاع من بعض المشاكل تظهر من خلال:

- لا تخضع الثروة الحيوانية في الوطن العربي للمواصفات العالمية من حيث التربية والاستغلال والتنظيم، لاسيما وهي ليست موزعة بطريقة عادلة ومتكافئة في بعض الأقطار.
- تفاقم مشاكل التسويق وهذا ما تعاني منه بشكل خاص السودان والصومال بالنسبة للثروة الحيوانية والمغرب وموريتانيا بالنسبة للثروة السمكية.
- قلّة البحث العلمي وانعدامه في بعض البلدان، إضافة إلى الأمية، إذ إن أغلب مربي هذه الثروة ليسوا في مستوى المربي الغربي.
- سيادة التربية التقليدية لهذه الثروة.
- لا تخضع تربية الدواجن للمعايير الحديثة، وهي إلى الآن عنصر ثانوي في الغذاء العربي.
- انتشار الأمراض والاوبئة الفتاكة بسبب عدم الاحتياط وعدم استعمال التلقيح الاصطناعي، ووعدم تنسيق البحث من أجل القضاء على بعض الأمراض المنتشرة في هذه الرقعة، هذا إلى جانب مشاكل أخرى لها صلة مباشرة بتخلف هذا المورد الهام في الاقتصاد العربي.

الإنتاج السمكي

على الرغم من طول سواحل الوطن العربي إلا أن ذلك لا يتناسب مع كميات صيد الاسماك التي تعد ضئيلة مقارنة بالمستويات العالمية، تتنوع مصادر الثروة السمكية في الدول العربية، حيث المصادر البحرية التي تمتد على السواحل العربية التي يبلغ طولها حوالي 32.7 الف كم (خريطة 18)، وتقدر مساحة

الجرف القاري* في الوطن العربي بحوالي 608 الف كم^2. اما المياه الداخلية فتقدر مساحتها بحوالي 7.2 مليون هكتار. إذ تشكل المستنقعات والأهوار 63٪ والأنهار حوالي 19٪ والبحيرات10٪ والخزانات 8٪. أما الإنتاج السمكي في الدول العربية عام2013 بحوالي 4.7 مليون طن (الجدول 19)، ويمثل هذا الإنتاج حوالي40٪ من المخزون السمكي العربي وحوالي 60٪ من القدرات الإنتاجية للدول العربية. ويتفاوت الإنتاج السمكي بحسب مجموعات الدول العربية المنتجة، إذ يقدر إنتاج الدول العربية ذات الموارد السمكية المرتفعة مثل مصر والمغرب وموريتانيا عام2013 حوالي75.9 ٪ من إجمالي إنتاج الدول العربية، بينما بلغ إنتاج الدول العربية ذات الاكتفاء الذاتي من إنتاج الأسماك وهي عمان والإمارات والجزائر وتونس حوالي12.7٪ من إجمالي الإنتاج السمكي العربي. وبلغ إنتاج الدول العربية الأخرى ذات الموارد السمكية المتوسطة والضعيفة حوالي 14.3٪.

ويتفاوت الإنتاج السمكي بين الدول العربية (الجدول 16)، إذ ترتفع حصيلة الصيد البحري في الدول التي تمتد مصائدها على المحيط الأطلسي كالمغرب وموريتانيا، حيث شكل إنتاجهما حوالي46.9٪ من الإنتاج السمكي العربي، ويعد إنتاج الدول العربية المطلة على البحر المتوسط المصدر الثاني من حيث الأهمية النسبية لإنتاج الأسماك، حيث مثل إنتاجها حوالي 36.2 ٪من الإنتاج السمكي العربي. وقد شكلت حصيلة الصيد البحري في منطقة الخليج العربي

---

* الرصيف القاري هو امتداد المياه داخل ال

وبحر العرب حوالي14.4٪ من الإنتاج السمكي العربي، أما إنتاج الدول العربية التي تطل على البحر الأحمر والمحيط الهندي فهو ضئيل نظراً لفقر المصائد البحرية، إذ مثل إنتاجها حوالي 2.6% من الإنتاج السمكي العربي.

وتعد اسماك السردين والتونه والأصداف والأنشوجة من أهم الأسماك التي يتم اصطيادها في الدول المطلة على سواحل البحر المتوسط. أما البحر الأحمر فيشتهر بأسماك البياض والمرجان والقرش والسردين والتونه والجمبري والاستاكوزا.

ويبقى متوسط حصة الفرد من الأسماك في الدول العربية منخفضاً، حيث بلغ حوالي 11.6كيلوغرام في عام 2009 مقابل 16 كيلو غرام في المتوسط على المستوى العالمي، ويتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية إذ يتراوح بين 7كيلوغرام للفرد في موريتانيا وبين أقل من نصف كيلوغرام للفرد في الأردن.

بإمكان الدول العربية تطوير إنتاج الأسماك وزيادة الكميات لتحقيق مستويات مقبولة في ظل الموارد المتاحة، وذلك من خلال دعم التعاون العربي في مجال المسوحات المشتركة للموارد السمكية، وإقامة مشاريع مشتركة مبنية على النظم والتقنيات المتطورة، ودعم نتائج البحث التطبيقي، وتأمين خدمات الموانئ للعاملين في صناعة الصيد، وتأهيل الكوادر الفنية وتدريبها على الوسائل الحديثة لتربية وصيد الأسماك.

وتتمثل مصايد الأسماك العذبة في الأنهار الرئيسة المتمثلة بنهر النيل ونهري دجلة والفرات وأنهار بلاد الشام والمغرب العربي ونهري جوبا وشبيلي، فضلاً عن البحيرات العربية العذبة والمالحة كالمنزلة وادكو والبرلس ومريوط وقارون وبحيرة ناصر والأهوار والمستنقعات في جنوب العراق.